نمو طبقة النبلاء الاقطاعيين بمملكة بيت المقدس
في القرن الثاني عشر الميلادي

السيد الباز العريني



مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة
المجلد العشرون - الجزء الثاني
سنة ١٩٥٨





المجلد العشرون — الجزء الثانى

ديسمبر سنة ١٩٥٨

مطبعة جامعة القاهرة
١٩٦٢

تصدر هذه المجلة مرتين كل سنة ، فى مايو وديسمبر ، وتطلب من مكتبة جامعة القاهرة بالجيزة ، وتوجه المكاتبات الخاصة بالناحية العلمية الى المشرف على تحريرها الأستاذ الدكتور محمد حمدى البكرى الأستاذ بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، وثمن الجزء الواحد من أى مجلد ثلاثون قرشا مصريا .

نمو طبقة النبلاء الاقطاعيين بمملكة بيت المقدس

فى القرن الثانى عشر الميلادى

للدكتور السيد الباز العرينى

المقصود بهذه الدراسة ، هو التعرف إلى الخطوط الرئيسية ، لما حدث ، حتى نهاية القرن الثانى عشر الميلادى ، من نمو طبقة النبلاء بمملكة بيت المقدس ؟ ، والوقوف على ما كان من علاقة بين هذه الطبقة ، وبين النظام الحكومى فى المملكة الصليبية .

الواقع أن حياة الصليبيين وأعمالهم ، تأثرت بما تعرضت له مملكة بيت المقدس من أخطار ، نظراً لحرص المسلمين على استرداد هذه البلاد التى اغتصبها الصليبيون ، فأدى ذلك إلى ما دأبوا عليه من شن الغارات والحروب . وبذا اختلفت العلاقات الاقطاعية بهذه الجهات عما حدث بغرب أوربا ، حيث ساد قدر من الهدوء والسلام ، لم يتوافر بالامارات الصليبية فى الشرق [1] .

على أنه يصح أن نتساءل على أى أساس اجتماعى قامت السلطة الملكية ؟ وما العوامل التى تحكمت فى تطورها أثناء القرن الأول من إنشائها ؟ وللاجابة على ذلك ، لا بد من دراسة التركيب الاجتماعى لطبقة النبلاء فى بيت المقدس .

ظهور طبقة النبلاء :

المعروف أن الحملة الصليبية الأولى تألفت من جيوش عديدة ، تولى قيادتها أمراء من غرب أوربا ، وبعد أن نفذوا إلى بلاد الشام وفلسطين ، صار كل من استولى منهم على مدينة أو قلعة ، ورفع عليها لواءه ، وجعل بها حامية له ، جاز له أن يمتلك هذه المدينة أو القلعة ، وبذا تألفت منذ البداية طبقة النبلاء ، ثم جرى انتخاب ملك بيت المقدس من بين هؤلاء النبلاء ، فكأن الملك لم يكن إلا واحداً منهم ، امتاز عليهم بصفات جعلت له الصدارة عليهم [2] .

تحكم عاملان أساسيان فى ظهور هذه الطبقة فى بيت المقدس ، العامل الأول تمثل فيما نشب من الحروب بين الصليبيين والمسلمين ، أما العامل الثانى فأساسه الهجرة إلى الأراضى المقدسة ، وتكاد هذه الهجرة لم تنقطع فى الثلاثين سنة التالية لقيام مملكة بيت المقدس . إذ ليس فى وسع الدولة اللاتينية التى قامت بالأراضى المقدسة ، أن تستقر ، إلا بالهجرة المستمرة ، حتى يتم تعويض ما حاق بالفرسان من خسائر أثناء القتال مع المسلمين [٣] .

لم يتخلف عن الحملة الصليبية الأولى ، فى الأراضى المقدسة ، إلا فئة قليلة من الناس . ذلك أن مؤرخى الحملة الأولى بالغوا فى تقدير عدد المحاربين ، فجعلوا قواتها تتراوح بين ٣٠٠ ألف ، وبين ٦٠٠ ألف مقاتل ، على حين أنها لم تزد على ستين ألف ، منهم عشرة آلاف فقط من المحاربين على حد قول المؤرخين المحدثين [٤] .

على أن عدداً كبيراً من هذه القوات ، هلك فى المعارك الحربية ، ورجع عدد غير قليل من المحاربين إلى بلادهم ، بعد أن أوفوا بعهودهم ونذورهم ، وأدّوا واجبهم الدينى ، فلم يبق لحماية المملكة الجديدة سوى قوة صغيرة . ويشير المؤرخ وليم الصورى ، إلى أن جيش الصليبيين فى معركة عسقلان سنة ١٠٩٩ أى قبل أن يعود كثير منهم إلى أوربا ، لم يتجاوز ١٢٠٠ فارس ، ٦٠ ألف راجل [٥] . ولم يكن مع بلدوين الأول سنة ١١٠١ من الفرسان سوى ٣٠٠ فارس ، ومن الأجناد (السرجندارية) إلا نحو ١٢٠٠ ، فتألف من هؤلاء وأولئك حاميات بيت المقدس ويافا وحيفا والرملة [٦] .

ومن المحقق أن هؤلاء الفرسان لم يكونوا ينتمون إلى الأسرات الكبيرة بغرب أوربا ، لأن الأشخاص الذين كانوا ينتمون لهذه الأسرات ، غادروا البلاد المقدسة بعد الاستيلاء على بيت المقدس مباشرة . والواضح أن معظم هؤلاء الفرسان ينتمون إما إلى أتباع (أفصال) بيت بويون فى الغرب ، وإما أنهم دخلوا فى خدمة هذه الأسرة أثناء الحرب [٧] .

أخذت هذه النواة الصغيرة فى النمو ، وازداد عددها بكثرة من قدم من المهاجرين ، غير أنه ليس معروفاً على وجه الدقة عدد هذه الفئة الجديدة من المهاجرين . على أنه من المحقق أن عدداً غير قليل من سادة الغرب ، قدموا إلى الشرق ، غير أنه لم يمكث منهم بالبلاد إلا عدد قليل ، إذ عاد معظمهم إلى أوطانهم ، بعد تأدية فريضة الحج ، وبعد أن قاموا بمناوشات ضد المسلمين [٨] .

وأول ما وجه إليه ملوك بيت المقدس اهتمامهم ، هو أن يفيدوا من هذه القوى في استكمال فتح البلاد ، ولذا أبقوا في خدمتهم ، هؤلاء السادة ، على أنهم أتباع للملك . وكان تانكرد من هؤلاء السادة الذين استقروا بالشرق بعد الحملة الصليبية الأولى ، ومن الذين استخدمهم ملوك بيت المقدس[٩] .

على أنه لا بد من توفير أسباب الحياة للقادمين الجدد . ومن الطبيعى أن يتم ذلك ، بتوزيع الأراضى التى استولوا عليها ، واعتبارها إقطاعات . غير أن الملوك التمسوا طريقة أخرى مختلفة . مثال ذلك أن جودفرى بوبون ، آثر أن يقطع هؤلاء القادمين على خراج المدن والبلاد ، وأقر بلدوين الأول ما بذله جودفرى من خراج المدن إقطاعا[١٠] . يضاف إلى ذلك أن عدداً غير قليل من الفرسان دخلوا مباشرة فى خدمة البيت الملكى ، ففى زمن بلدوين الأول تشير المصادر إلى فرسان ينتمون إلى بيت جودفرى[١١] .

ترتب على اتساع مملكة بيت المقدس زمن بلدوين الأول ، أن تقرر توزيع أراضيها إقطاعات ، وما تلى ذلك أيضاً من اقتسام هذه الاقطاعات[١٢] .

هذه هى التقسيمات الإقطاعية ، التى رسمت الخطوط الأولى لخريطة مملكة بيت المقدس الإقطاعية ، ووضعت الأسس التى قام عليها نظامها السياسى . ومع ذلك فإن الظروف والأحوال التى صاحبت مولد النظام الإقطاعى بالمملكة اللاتينية لا زالت غامضة . وهذا هو السر فى أننا نجهل أساس التفرقة بين الإقطاع العادى ، الذى ظل يعتبر من أملاك الملك ، وبين إقطاع البارونات أو السادة المستقلين ، وأننا لم نقف على تقدير مساحة الإقطاع ، نظراً لاختفاء العقود الأولى للاقطاع[١٣] .

وما حدث أثناء العشرين أو الثلاثين سنة التى مضت على إنشاء مملكة بيت المقدس (١١٠٠ — ١١٣٠) ، من تبلور النظام الاقطاعى ، إنما يعاصر تكوين طبقة النبلاء .

فإذا كان ما حدث من الهجرة المستمرة ، والاستغلال الدائم ، يفسر قيام البارونات والامارات ، فإن حالة الحرب الدائمة جعلت لطبقة الفرسان طابعاً خاصاً ، يتمثل فى قلق أسرات السادة الإقطاعيين ، واضطراب ممتلكاتهم الاقليمية . فليس من السهل تقدير عدد بارونات الإمارات فى الفترة الواقعة بين سنتى (١١٠٠ ، ١١٣٠) ، وانتقال إقطاعاتهم إلى سلالتهم . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث فى الإقطاعات الآتية :

جبروله :

تعرضت منذ الاستيلاء عليها سنة ١٠٩٩ ، للتغيرات الآتية :

١١٠٠ صارت إقطاعاً لجيرار أفين Avesne .

١١٠٠ وفى هذه السنة ، عادت من جديد إلى بلدوين الاول .

١١٠٠ بذلها بلدوين الاول إقطاعاً إلى جوريمار كارنبيل .

١١٠٢ صارت إقطاعاً إلى روجر صاحب حيفا .

١١٠٤ صارت إقطاعاً إلى هيج .

١١٠٧—١١١٥ أصبحت فى يد جوتييه .

ومنذ ١١١٥ أضحت فى يد أسرة إقطاعية توارثتها [١٤] .

حيفا :

١١٠٠ بذلها جودفرى لتانكرد .

استردها بلدوين بعد رحيل تانكرد .

١١٠٧ كانت بيد روهارت .

١١٠٩ حصل عليها تانكرد من جديد .

ثم عادت بعد فترة قصيرة إلى الضياع الملكية .

١١٣٨ كانت من أملاك فيرفيان Virvien ، زمن بلدوين الثانى .

الجليل :

من أملاك تانكرد .

١١٠٠ بذلها ١١٠١ بلدوين الاول إقطاعا إلى هيواومر Hugues de Saint Omer
عادت بعد وفاته ١١٠٧ إلى الملك .
ثم بذلها بلدوين الاول مرة أخرى إقطاعا إلى جرفيه Gervais الذى أسره
المسلمون سنة ١١٠٨

١١٠٩ حصل عليها تانكرد ، بعد عودته من انطاكية عقب إطلاق سراح عمه بوهمند ، عادت إلى الضياع الملكية بعد وفاته ١١١٢ .

١١١٢ صارت إلى جوزلين كورتيناى .

١١٦٨ كان أربابها من أسرة دى بور Bures .

١١٦٨ — ١١٧٣ فى يد أسرة Saint — Omer .

١١٧٣ صارت من أملاك ريموند أمير طرابلس [١٥] .

هذه التغييرات المستمرة فى الأسرات الاقطاعية ، تفسر ما أحاط هذه الامارات من الغموض ، فى السنوات الأولى من قيامها . إذ أن أربابها المتعاقبين الذين لم تربطهم بالأمراء الأوائل (البارونات) صلة من الصلات ، لم يفكروا فى أن يحافظوا على هذه الامارات فى أسراتهم . وليس لدينا إلا مثال واحد عن هذا الاتجاه . فحينما سقطت بيروت سنة ١١١٠ فى يد الصليبيين ، تقرر بذلها إقطاعا إلى فولك جينس Guines ، ولم يصبح للمدينة أمير إلا سنة ١١٢٥ ، حين صار جوتييه بريسبار Gautier Brisbarre سيدا لها . غير أنه لم يكن على وفاق مع الملك فولك . أما أخوه الذى خلفه فى السيادة على هذه المدينة سنة ١١٢٧ ، فيعتبر المؤسس الحقيقى للاسرة الاقطاعية فى بيروت [١٦] .

ويحدث أحيانا أن ينشأ التغيير فى السادة المقطعين ، نتيجة لما يقع من منازعات مع الملك ، مثلما حدث لسيد يافا من أسرة بيزيه Puiset ، وسيد الأردن من أسرة بويه Puy [١٧] .

على أنه جرى فى بعض الأحوال ، أن اشتد رسوخ واستقرار بعض الأسرات فى مدينة من المدن ، مثال ذلك أسرة جونييه Gaunier ، التى ظهرت حوالى سنة ١١٠٨ ، استقرت فى قيساريه وصيدا ، واستمرت بها نحو ١٥٠ سنة ، دون أن تنقرض سلالتها ؛ غير أن هذه الحالة تعتبر استثناء [١٨] .

وترجع أسباب هذه التغييرات أساسا إلى الحرب ، وما أدت إليه من القتل والأسر . على أنه ينبغى أيضا ألا نغفل عامل الهجرة ، وما كان يحدث عادة من إقدام الشبان على الزواج قبل رحيلهم إلى الشرق . ولما لم تكن الدوافع الاقتصادية هى السبب الأساسى للهجرة ، لم تحدث هجرة شاملة للاسرات : غير أنه إذا أقام بالمملكة الصليبية ، الفارس الذى تزوج حديثاً ، فمن الطبيعى أن يستقدم أسرته لتؤنسه فى غربته : وهذا يفسر

ما انطوى عليه القانون من الصرامة فى محاربة الزواج بأكثر من زوجة فى الأراضى المقدسة [19] .

وفى هذا المجتمع ، الذى ألفه هجرات متتالية ، جرى تطبيق أقدم تشريع للمملكة ، لم يكن الغرض منه ، فيما يبدو ، سوى العمل على استقرار طبقة الفرسان ، وتوطينهم فى البلاد التى استولوا عليها . ولهذا التشريع أهميته فى تحديد ظهور طبقة الأشراف وتطورها ، والعقبات التى صادفتها ، فضلا عما انطوى عليه من حقوق الوراثة والاقطاع .

فمن ناحية الوراثة ، أجاز هذا التشريع ، أن يرث الإقطاع ، الاناث عند عدم وجود ورثة من الذكور . وهذا القرار يخالف ما كان معروفاً ومتبعاً فى أوروبا ، غير أنه يتفق مع أحوال الحياة فى مملكة بيت المقدس . فالفارس الذى بذل حياته فى خدمة مليكه وبلاده ، ينبغى أن يكون له من السلطان ما يجيز له أن يترك لابنته إقطاعاً ، لم يحصل عليه إلا بعد مشقة ، وذلك إذا لم يكن له ذرية من الذكور ، فترتبط بذلك ابنته بالوطن الجديد ، وفى نفس الوقت يخدم هذا الاجراء الدولة [20] .

ومن القوانين المبكرة أيضاً ، قانون لم يتيسر معرفة تاريخ صدوره ، وهو يقضى بتحديد وتعيين طرق الاقطاع وأساليبه . ووفقاً لحنا إبلين [21] ، جرى النص على أنه متى حصل الفارس على إقطاع صار ملكا له ، ولسلالته المباشرة وغير المباشرة [22]. Le cours des anciens fies a toz leirs . ويعتبر هذا القانون بالغ الأهمية ، نظراً لأنه وسع نطاق وراثة الاقطاع فى زمن لم تكن فيه هذه الاتجاهات معروفة ، وبذلك رسخت أقدام فئة الفرسان .

ولما لم يكن كثير من القادمين الجدد متزوجين ، وتعرض كثير منهم للقتل والأسر ، فمن الطبيعى مكافأة المحاربين على أعمالهم ، بأن يتهيأ لأبائهم أن يجنوا ثمار شجاعتهم . وفى ذلك الوقت ، ألح القانون على الأقارب ، المباشرين وغير المباشرين ، على أن يلحقوا بالفارس الذى ارتحل إلى الشرق ، أملا فى أن يرثوا إقطاعه [23] .

ويرتبط أيضا باستقرار ورسوخ طبقة الفرسان القادمين حديثا ، قانون آخر ، يقضى بتثبيت قواعد وراثة الاقطاعات المنحلة ، فالفارس الذى حاز إقطاعاً ، ليس له الحق فى أن يكون له إقطاع آخر ، سوف يؤول إليه وفقاً لقانون الوراثة . ولذا يجرى بذل هذا الاقطاع الثانى ، إلى أخيه الأصغر ، ما لم يكن حازه فعلا ، أو إلى شخص من أقاربه ، لم يكن حاز إقطاعاً .

والواضح أن هذا الاجراء يؤدى إلى إصلاح البلاد وعمارتها ، بفضل ما تهيأ لاكبر عدد من الفرسان من الاقامة فى الرقعة المحدودة من الأرض ، التى تتألف منها مملكة بيت المقدس . وبحرم القانون تركيز الاقطاعات فى أيدى فئة قليلة من أسرات الأشراف والنبلاء ، إنما يجيز الاكثار من عدد الفرسان ، ولا سيما أولئك الذين ينتمون للأسرة نفسها (٢٤) .

وثمة قانون آخر ، يمنع السيد من أن يقطع أجزاء من إقطاعه ، ما لم تتجاوز هذه الأراضى ، مساحة إقطاعه . والمقصود بذلك أن يلتزم السادة بالانفاق على عدد كبير من الفرسان وأن يكفلوا لهم العيش فى دورهم وقصورهم ، دون أن يضعف ذلك من القوة الاقتصادية للاقطاع (٢٥) .

على أن أقدم تشريع فى المملكة اللاتينية ، يلقى بعض الضوء على قيام طبقة الأشراف ، هو الذى أصدره بلدوين الأول ، والذى يجيز للملك أن يجرد الأتباع (الأفصال) من إقطاعاتهم .

ازداد نمو طبقة الفرسان ، وأضحى لديها شعور وإحساس بكيانها ، على الرغم من أن هذا الاحساس لم يكن كافياً ، لان يعتبر أساساً لمقاومة البارونات . إذ تعرض أفراد هذه الطبقة باستمرار للتغيير والتبديل ، نظراً لأن أصولهم وجذورهم لم توغل فى الرسوخ فى البلاد . واستطاعت الهجرات القادمة حديثاً أن تهز هذا البناء الضعيف ، وترتب على ذلك أن جانباً من النبلاء صاروا يعملون ضد الملك (٢٦) .

سلطة الملك :

ولما انعدم بين هذه الطبقة من التجانس ، ولما أصابها من الضعف ، أضحى الملك القائد الأعلى للجيوش فى زمن الحروب ، وباذل العطاء زمن السلام . لم يتسرب الضعف لسلطته فى وقت من الأوقات ، إذ تملك الموانى الكبيرة ، وحصل من التجارة على رسوم وضرائب وفيرة ، فضلا عما تحصل له من خراج على الأراضى الشاسعة التى يمتلكها . فمن أملاكه إقليما يهوذا والسامرة ، أما الجليل ، التى لم تكن أول الأمر فى حوزته ، فإنها تقل أهمية وقيمة عن صور ويافا (٢٨) . فصار الملك يتحكم فى الأراضى والموارد ، فضلا عن الاقطاعات التى كانت تؤول اليه عادة ، عند انقراض كل أسرة إقطاعية . يضاف إلى ذلك أن ماله من حق الوصاية الاقطاعية على أرباب الاقطاعات أثناء حداثتهم ،

ولا سيما رعاية الأرامل ، هيأ له من الوسائل ما يكفل الاتفاق على الأتباع ، مقابل الحصول على خدماتهم . وما كان للسيدات الشريفات ، من الحرية فى اختيار أزواج لهن ، وهى القاعدة التى جرت بعد الفتح مباشرة ، لم تلبث أن تغيرت وحل مكانها القاعدة ، التى بمقتضاها صار الملك يفرض على الأرامل الزواج بمن يرشحه لهن من الفرسان (٣٩) .

هذا التغير ، الذى وقع زمن بلدوين الثانى (١١١٩ — ١١٣٠) أو بعده بزمن وجيز ، زاد فى سلطة الملك ، وفى سيطرته على طبقة الفرسان التى تعتمد على الملك ، فى كل نفقاتها وأسباب معيشتها (٤٠) .

ازدياد سلطة الأشراف :

لا نعرف على وجه التحقيق ، متى صار النظام السياسى لمملكة بيت المقدس شديد التماسك . والراجح أن هذا النمو والتطور ، يصح تحديده من الناحية الزمنية ، باعتلاء فولك أنجو عرش المملكة اللاتينية سنة ١١٣١ . ففى زمن فولك (١١٣١ — ١١٤٣) ، وبلدوين الثالث (١١٤٣ — ١١٦٣) ، حدثت تغييرات جذرية فى بناء المجتمع ، ونبتت الأسباب التى أدت إلى تداعى السلطة الملكية .

المعروف أن فولك أنفق الجانب الأكبر من حكمه فى شن الحروب ضد المسلمين . إذ أن ظهور عماد الدين زنكى ، ودعوته للجهاد الدينى ، وازدياد قوته ، واتساع ملكه ، كل ذلك جعله مصدر خطر على الامارات المسيحية فضلا عن الامارات الاسلامية فى الشام . ففى سنة ١١٣٠ انعقدت محالفة بين أتابك دمشق وملك بيت المقدس ، ضد أتابك الموصل (زنكى) ، على أن الهدوء والسلام ساد السنتين الأخيرتين من عهد فولك . ومما هو جدير بالذكر أن تم فى زمن فولك أيضاً تشييد كثير من القلاع والحصون ، منها قلاع يبنه Ibelin ، Blanchegarde ، وبير سبع Bersabée ، والكرك . ومن هذه الحصون ما كان للملك ، ومنها ما كان قلاعاً خاصة ، أو حصوناً جرى بذلها لطوائف الرهبان ، غير أنها جميعها تعتبر من مصادر قوة المملكة (٤١) .

ومن الوسائل التى لجأ اليها فولك فى توطيد مركزه بالمملكة ، السعى لتوسيع رقعة المملكة وتوزيع الاقطاعات . فما صار للملك من فتوح جديدة ، وما انتهى اليه من إقطاعات ، وفر له من الأراضى ما يقيم بها الاتباع الموالين له والمتعلقين به . فاستقر

باجانوس Paganus ساقى الملك فى شرق الأردن ، وحل باليان « الشيخ » فى يبنه Ibelin ، وأقام رنيه بروس Renier Bruco فى بانياس[٣٢] .

وحوالى سنة ١١٣٠ ، نستطيع أن نلمح أول علامات المقاومة ضد السلطة الملكية ، ونستطيع من ناحية أخرى أن ندرك ماحازته حديثا أسرات السادة المقطعين من الاستقرار والثبات .

ذلك أنه حدث عقب تولية فولك العرش ، أن نشبت ضده ثورتان كبيرتان ، ثورة هيودى بويزيه Hugues du Puiset ، كونت يافا ، وثورة رومانوس دى لى بويه Romanus de le Puy أمير الأردن . ففى سنة ١١٣٢ ، اضطرب الأمن بمملكة بيت المقدس ، بما حدث من تمرد أحد كبار البارونات ، هيودى بويزيه ، كونت يافا . والمعروف أن هيو هو ابن عم الملكة مليسندا ، وينتمى إلى اكبر الأسرات الارستقراطية من الفرنج فى الشام . اشترك مع رومانوس دى لى بويه فى التآمر ضد الملك ، وجرى اتهامه بالخيانة ، وأدانته المحكمة ، وقررت مصادرته ، غير أنه امتنع فى يافا ، واستنجد بأمير عسقلان . غير أن فولك حاصره بقلعته فى يافا ، وتخلى عن هيو أتباعه ، وانحازوا إلى الملك ، وتوسط البطريرك فى تسوية النزاع بينهما ، وتقرر نفى هيو لمدة ثلاث سنوات ، وفى اثنائها انتزع الملك يافا ، ولم يلبث أن استولى على كل إقطاعاته[٣٣] .

على أن البلاد ظلت مدة عشرين سنة ، فريسة لحرب أهلية رهيبة ، وتحكمت الأحزاب الارستقراطية فى تقرير وراثة الحكم ، التى تنازعها كل من الملكة مليسندا وابنها بلدوين الثالث . ومع ذلك لم تتزعزع سلطة الملك ، الذى يعتبر زعيما للمملكة . على أن الثورات وحركات التمرد ، التى تعتبر ظاهرة لم تكن معروفة من قبل ، دمرت التوازن بين سلطة الملك ، وسلطة السادة المقطعين[٣٤] .

وما أصاب هذه الفئة الاقطاعية من الارستقراطية من تطور فى هذه المرحلة ، الممتدة منذ اعتلاء فولك العرش ، سنة ١١٣٠ ، إلى بداية عهد أملريك الأول (١١٦٣) ، نلمسه فيما يأتى :

(أولا) حدث فى تلك الفترة ، أن رسخت أقدام الأسرات النبيلة فى إماراتها ، ولم يكن ذلك معروفاً فى المرحلة السابقة ، إذ أضحى توارث هذه الإمارات منتظما وثابتا . فصارت أنساب الأسرات النبيلة معروفة ومتصلة . ويعتبر هذا دليلا على استقرار هذه الأسرات

فى إقطاعاتها . فلم يحدث أن انتقل إقطاع كبير، إلى ضياع الملك ، غير أن ماجرى عوضا عن ذلك ، أن انتقل الاقطاع إلى أسرة تمت بصلة القرابة إلى الأسرة صاحبة الاقطاع ، وذلك عند احتفاء وريث من الذكور ، أو فى حالة الزواج [٣٥] .

(ثانياً) ازداد عدد الأسرات الاقطاعية ، بفضل إنشاء إمارات جديدة مثل قرية ابمبرت حوالى سنة ١١٢٣ (Casal Imbert) ، وإقطاع جفرى لى تور Goffroi le Tort حوالى سنة ١١٢٥ ، وكايمون Caimont ، حوال سنة ١١٣٩ ، ويبنه (ابلين) سنة ١١٤١ [٣٦]. وسكندليون Scandlion ، سنة ١١٤٨ ، وشامبرلين Chamberlain ، حوالى سنة ١١٤٩ ، وبلانشجارد Blanchegarde حوالى سنة ١١٦٦ . وبذا ضاقت على طبقة الفرسان رقعة الأرض والاستقلال .

(ثالثاً) ولإقرار الفرسان بهذه الأرض ، لا بد من توفير أسباب المعيشة لهم ، وتوافرت هذه الأسباب ، بإعطاء الفرسان أجزاء كبيرة من الضياع الملكية . على أن هذا الاجراء توقف زمن أملريك ، وما حدث من إنشاء إقطاع جوسلين كورتنيه ، وتأليفه من اجتماع إقطاعات عديدة ، ترجع إلى أصول مختلفة (١١٧٩ — ١١٨٢) يعتبر حالة استثنائية ، وترجع إلى عصر متأخر . ويصح القول أن الخريطة الاقطاعية التى جرى وضعها حوالى سنة ١١٥٠ لم يطرأ عليها تغيير حتى نهاية المملكة الأولى (١١٨٧) [٣٧] .

(رابعاً) على أنه ظهرت مشاكل جديدة ، نجمت عن ازدحام المملكة بالسكان ، فأضحى من العسير على القادمين الجدد ، أن يجدوا لأنفسهم موضعاً فى النظام الاقطاعى الذى أصابه الجمود ، فلم يكن لدى الملك من وسيلة لإلحاق هؤلاء المستجدين بطبقة النبلاء ، إلا بأن يوزع عليهم أجزاء من ضياعه الخاصة ، برغم ضيق رقعتها . وأحرز الملك ، فى بعض الحالات ، قدراً من النجاح فى تدبير أملاك إضافية . مثال ذلك أنه اشترى ضيعة بيروت من صاحبها الذى أصابه العوز والفقر ، ومنحه عوضاً عنها إقطاعاً آخر ضئيل الأهمية ، وهو بلانشجارد . وما أصاب الضيعة الملكية من الانهيار المضطرد ، أدى إلى التفكير فى نابلس ، التى كانت بائنة للملكة مارية زوجة أملريك ، ثم انتقلت إلى أيدى الابلين ، أو الالتفات إلى الاقطاع الثمين، الأردن ، الذى جرى انتزاعه من الضياع الملكية [٣٨] ، ثم أضحى منذ سنة ١١٦٠ إقطاعا لميللى Milly . هذه التجزئة التى أصابت ضياع الملك ،

دلت على ما تعرضت له المملكة من الضعف ، فلم تستطع أن توطد تركزها إزاء كبار السادة ، إلا بالحصول على أتباع جدد ، وهو أمر لا سبيل إلى تحقيقه إلا بالمضى فى تقسيم الضياع الملكية وتجزئتها ، وما اتخذه الملك من إجراءات لم تؤد إلا إلى إزدياد ضعف المملكة [٣٩] .

يقابل هذه التغيرات ، ما حدث من تبلور الروح الطبقية فى طائفة النبلاء والفرسان ، فى الوقت الذى انقسمت فيه طبقة النبلاء ، مع شدة اختلافها من الناحية الاجتماعية ، إلى فئتين مختلفتين . ومن الدليل على ظهور الروح الطبقية بين النبلاء والفرسان فى الحملة الصليبية الاولى ، أن جودفرى بويون أو بلدوين الاول ، هو الذى جعل للنبلاء وضعاً خاصاً فى القضاء [٤٠] ، يختلف عن نظام القضاء المعروف عند أهل المدن وسائر الفرنج burgesses ، فى دواعيه وإجراءاته وعقوباته . وهذه الروح الطبقية إنما ارتبط ظهورها بقيام البيوت الارستقراطية .

ويفسر هذه الحالة الجديدة قانونان .

القانون الاول الذى يتعلق بالديون ونصه :

" Une propre assise que chevalier ne dame ne deit mie seignor faire arrester por dete" [٤١] .

والراجح أن هذا القانون صدر بعد المناقشة التى دارت حول الديون بصفة عامة ، غير أنه صار من المعالم الهامة . فبينما لا يجوز حبس الفارس أو السيدة الشريفة ، أو كل فرد ارتبط بيمين الولاء ، من أجل الديون ، جاز حبس الشخص العادى من سكان المدن ، وإرغامه على العمل ، حتى يؤدى ما عليه من الدين . فهذا الازدواج فى تقرير العقوبة ، يدل على الاعتراف القانونى بروح الطبقية . ولا شك أن هذا الإجراء صدر بعد سنة ١١٤٦ ، وهى السنة التى تقرر فيها إلغاء القبض على النبلاء من أجل الديون ، ولعله يرجع إلى زمن بلدوين الثالث أو املريك الاول [٤٢] .

أما القانون الثانى ، وهو المعروف بقانون بلبيس Belbis [٤٣] ، الذى أصدره املريك الأول سنة ١١٦٨ ، فى بلبيس ، أثناء حملته على مصر . وبمقتضى هذا القانون ، لا يجوز إرغام رجل على أن يتبع سيده لحصار مدينة أو قلعة ، ما لم يكن لديه من الدواب ما تستطيع حمله [٤٤] . وأشار هذا القانون إلى التفرقة بين من يستخدم الخيل من النبلاء

وغير النبلاء ، فالنبلاء وحدهم ، لا يجوز إرغامهم على الترجل عن خيولهم أثناء مهاجمة مدينة أو قلعة تعرضت للحصار [٤٥] . فالمداورة والمطاولة فى القتال Chevauchée ، التى تعتبر من خصائص الفئة الارستقراطية ، أضحت قاصرة على طائفة معينة . والراجح أن هذا الاجراء ، أملاه قانون الفروسية [٤٦] .

وازدادت الروح الطبقية شدة ، بما حدث من ظهور طبقة جديدة من كبار السادة ، يدل على أهميتها ما وقع فى مستهل هذه الفترة من الثورات ، وما جرى فى نهايتها من منازعات بسبب وراثة الحكم [٤٧] .

وهذه الطبقة من النبلاء جمع بينها صفات مشتركة ، تتمثل فى غرض هذه الفئة على أن تجمع فى يدها أراضى كثيرة . وتحقق لهذه الطبقة فى أوربا هذا الغرض بوسائل مختلفة ، منها الإجراء المعروف باسم Leihezwang ، الذى يحتم على السيد بأن يقطع ما جرت إضافته إلى إقطاعه من الأراضى أو الانطاعات ، بسبب انقراض أربابها من النبلاء ، وقصر الزواج فى دائرة ضيقة من الأسرات الثرية ، وما كان لقوانين الوراثة من أثر فى تجميع الانطاعات [٤٨] .

لم تخرج المملكة اللاتينية عن هذه القاعدة ، بل صدر تشريع خاص ساعد على هذا التطور . فالاجراءات والقوانين المختلفة التى صدرت بعد فترة الفتح ، والتى ترجع إلى القرن الثانى عشر ، يصح أنها صدرت فى منتصف هذا القرن ، نظراً لما حدث وقتذاك من تطور . فما لجأت إليه طبقة النبلاء من جمع الانطاعات ، إنما يؤكده التشريع الذى يناهض تجميع الانطاعات ، بل إن مهاجمته لذلك تزيد على معارضته للهجرة . وترتب على الاستمرار فى المعارضة والنهى ، أن تقرر تخفيض عدد الانطاعات . وهذا النضال الذى نشب لاول مرة ، بين مصالح طبقة النبلاء ، وبين مصالح المملكة ، فاز فيه طبقة الأشراف [٤٩] .

ولما تقرر القانون السابق المتعلق بوراثة الانطاع ، أجاز القانون الجديد ، بأن يلى التابع الانطاع المنحل ، بشرط أن يحصل على الانطاع الجديد أحد الرفاق ، ممن يتقاضون راتبا . هذا الاصلاح أفاد منه الابن الاكبر ، إذ تهيأ له فعلا إقطاع من الانطاعات ، فضلا عن الانطاعات التى ورثها ، فاجتمع بيده أراضى كثيرة ، ووضع بذلك الأسس التى بمقتضاها تزايدت ثروة الأسرة [٥٠] .

واتخذ نفس الطريق ، ماحدث من تغير للقواعد المتعلقة بالقوامة على الأرامل . فما صار للملك وحده من حق اختيار الزوج للأرملة النبيلة ، لا بد أنه جرح عادة عواطف أولئك الذين يعنيهم الأمر . غير أن مناهضة تسلط الملك وتحكمه ، إنما جاءت من قبل الأسرات النبيلة . وبلغ استخفاف الملك بوالدى الأرملة أو ولى أمرها ، أنه لم يلتمس منهما النصيحة أو الموافقة . على أنه تحت ضغط هؤلاء الأقارب ، ظهر مبدأ جديد ، يقضى بأن للملك أن يقترح على الأرملة النبيلة أن تختار لها زوجا ، من بين ثلاثة نبلاء يرشحهم لها الملك . وعلى الرغم من أن هذا الحق يعتبر ضئيل الأهمية ، فإنه جعل لأقارب الأرملة نصيبا من الاختيار ، بأن اشترط ضرورة إخطار والدى الأرملة ، والحصول على الموافقة سلفا . على أن للأرملة أن ترفض ، حسبما أشار فيليب نوفار ، جميع المتقدمين للزواج منها ، إذا تبين عدم التكافؤ أو عدم الانسجام ، حتى لايترتب على اختيارها لأحد مرشحى الملك ، أن تفقد إقطاعها . ولذا اقترح الملك ، ألا يتقدم لطلب يدها ، إلا من كان يضارعها فى المكانة الاجتماعية والثروة . ومع ذلك ، كان للأرملة ، بناء على نصيحة والديها أن ترفض الزواج ، ولو تعارض ذلك مع رغبة الملك (٥١).

وترتب على هذا الاتجاه الجديد ، نتائج بالغة الأهمية ، فلم يفقد الملك فحسب ، ما كان له من سيادة وإشراف على الوريثات الثريات ، وما كان لديه من وسيلة لمكافأة المقربين إليه ، بل إن الاجراء الجديد ، جعل الزيجات تتم فى دائرة محدودة من الأسرات ، وساعد على أن تتراكم الثروات فى أيدى عدد قليل من بيوت الطبقة الارستقراطية ، وبذلك أضحى باب الطبقة الأرستقراطية موصودا فى وجه من لايمتون لها بصلة من الصلات . فالفرسان ، على الرغم من أنهم ينتمون من الناحية القانونية إلى هذه الطبقة ، لم يلبثوا أن صاروا أدنى مكانة من النبلاء (٥٢) .

هذه الطبقة العليا من النبلاء أخذت تناهض السلطة الملكية ، وأضحت موطن عاطفة قومية فى سوريا وفلسطين ، ولذا صارت تعتبر كل القادمين الجدد دخلاء وأجانب . وصارت هذه الكراهية للغرباء عاملا مشتركا فى كل ما حدث من مقاومة مناسيس دى هيرج Manasses de Hierges ، كندسطبل الملكة مليسندا وأكثر الناس حظوة عندها (٥٣)، وما جرى من مناهضة تيرى دى فلاندر Thierry de Flandres ، وهو الصليبى الذى لم يستطع أن يقيم له إمارة فى الشرق (٥٤) ، وما كان من مناوءة

ريجنالد شاتيون ، وميلون دى بلانسى Milon de Plancy ، واللورجنيين الذين احتل أحدهم عرش بيت المقدس (٥٥) . والمعروف أن القادمين الجدد كانوا منافسين للمستوطنين ، ولم يكن بوسعهم أن يجدوا لهم فى الشرق مكاناً إلا بالزواج من إحدى العقيلات الثريات . ولم تكن الملكية من القوة ما تكفل لهم دائماً تحقيق أغراضهم . فمنهم من فاز ، أمثال شاتيون ولوزيجنان ، ومنهم من جرى إرغامه على مغادرة البلاد ، ولو تزوج من إحدى العقيلات الثريات ، وحصل على بائنتها ، مثلما جرى لناسبس دى هيبرج ، ومنهم من لقى مصرعه مثل ميلون دى بلانسى(٥٦) .

ويلى هذه الطبقة الأرستقراطية المختارة ، جموع صغار الفرسان ، وهم نبلاء ، كرام الأصل والمحتد . على أنه لم يرد لهم ذكر فى التاريخ والوثائق . ولم يجر التعرف إليهم ، إلا بفضل القائمة التى انطوت على ما كان يؤدى للملكية من خدمات . ولفهم عصر أملريك الأول ، لا بد من تحليل هذه القائمة ، حتى يتيسر الوقوف على ما كان لهؤلاء الفرسان من دور كبير وتدلك فى الحياة الدستورية بمملكة بيت المقدس .

فمن ناحية الروابط والعلاقات الإقطاعية ، انقسم الفرسان إلى فئتين : أتباع الملك ، وأتباع (مقطعى) البارونات . ويعتبر مقطعو البارونات أتباعاً لأتباع الملك ، arrière-vassaux du roi . فحوالى سنة ١١٧٠ ، تعاملت ضياع المملكة بأن تقدم ٢٥٧ فارساً ، على حين أن الأمراء (السادة) العلمانيين قدموا ٤٠٢ من الفرسان ، وبذل المقطعون الكنسيون ١٦ فارسا فقط . فكأن الضياع الملكية قدمت نحو ٤٠ ٪ من الفرسان ، على حين أن إقطاعات الأمراء بذلت نحو ٦٠ ٪ (٥٧) . وبفضل ما يخرج من الضياع الملكية من الفرسان ، يصح التعرف إلى تركيب الطبقة الاجتماعية التى لم تكن كاملة التجانس (٥٨) .

فمن مجموع الفرسان ، الذين تقدمهم أملاك الدولة ، وعددهم ٢١٣ فارساً :

٥٩ فارسا يقومون بالخدمة فى حرس الملك ، ويحصلون على إقطاعات .

١٦ فارسا يخدمون مع تابع إقطاعى .

٨ فرسان يخدمون مع ٣ من الأتباع .

٢ من الفرسان يخدمون مع ٤ من الأتباع .

٢ من الفرسان يخدمون مع ٦ من الاتباع .

١ يخدم مع ٧ من الفرسان .

يستثنى من ذلك :

٦ فرسان يخرجون من إقطاع Chamberlain .

٧ « يخرجون من إقطاع الكندسطبل .

١٤ فارسا يخرجون من إقطاعات باليان ابلين فى نابلس .

٢ فرسان فيكونت نابلس .

على أن كثرة حائزى الاقطاعات الحربية ، وكثرة الفرسان الذين لم يختلفوا عن أرباب الاقطاعات ، برغم دخولهم فى خدمة الأتباع ، إنما يدل على ما كان لهم من أهمية ، ولذا ينبغى دراسة الاقطاع الحربى ، وما كان للفرسان من مكانة إقتصادية [٥٩] .

سبق الاشارة إلى أنه طبقاً لقوائم خدمة المملكة ، لم يتحصل على اقطاعات من الأراضى إلا عدد قليل من الفرسان ، أما معظم الفرسان فحصلوا على اقطاعات نقدية ، مما تحصل من المدن والموانى والأسواق من ضرائب ومكوس ورسوم [٦٠] .

وهذا النوع الأخير من الاقطاعات كان أكثر شيوعاً فى الإمارات ، وفى أراضى المملكة المتاخمة للساحل ، لا فى داخل البلاد . فتوافر بذلك فى الحياة الاقتصادية بالمدن الساحلية ، من الوسائل ، ما يكفل ظهور نظام الإقطاع النقدى ، وكذا بالمدن الداخلية ، أمثال طبرية فى إقليم الجليل ، ونابلس فى السامرة ، حيث نشطت التجارة [٦١] .

على أن كثرة الاشارات إلى الاقطاع النقدى ، تدل على شيوع هذا النوع من الاقطاع ، الذى اعتبره المشرعون لا يقل أهمية عن اقطاع الأراضى ، واعتبروه من الاقطاعات السائرة .

ولما ضاقت رقعة الأراضى بالمملكة اللاتينية فى الشرق ، بعد حروب صلاح الدين ، ازداد الاقطاع الحربى شيوعاً فى القرن الثالث عشر . ومن الدليل على ذلك أن عدد الفرسان . من الفرنج (٦٧٥) الذين اشتركوا فى وقعة حطين ، سنة ١١٨٧ ، يقاربون فى العدد ما قدمته فرنسا من الفرسان فى معركة بوفين سنة ١٢١٦ ، وعددهم ٨٠٠ فارس ، برغم

أن مساحة فلسطين لا تضارع مساحة أية إمارة بفرنسا . فلا بد إذن أن موارد أخرى ، غير الأرض ، أسهمت فى بذل هذا العدد [٦٢] .

والمعروف أن قيمة الانطاع النقدى تتراوح بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ دينار ، على أننا لا نعرف القيمة الشرائية لهذا المال . ووفقاً لأحد المصادر ، كان الراتب اليومى للفارس ، فى منتصف القرن الثالث عشر ، قد ارتفع إلى نحو ٧٫٦ شلنات وهو مبلغ يقترب ، من حيث القيمة ، من دينار المملكة اللاتينية . ومن ثم يكون الراتب السنوى للفارس ، نحو ٣٥٠ ديناراً بيزنطياً ، فضلا عن النفقات مثل الحصول على تعويض عن الجواد الذى أصابه الداء ، أو نفق (restor) [٦٣] . فكان الفرق ضئيلا بين خراج الاقطاع (٤٠٠ دينار) وبين راتب و نفقات الفارس [٦٤] .

ويصح وصف طبقة النبلاء فى أوائل القرن الثالث عشر على النحو الآتى : فى القمة ، تقع دائرة ضيقة من البارونات والأمراء ، لم تزد على ٢٤ إمارة . غير أن ما حدث فى هذه الدائرة الضيقة من المصاهرات والزيجات ، وما جرى من الوراثة ، أدى إلى أن هذه الإمارات لم يعد يحوزها سوى عشرة أمراء ، حاز كثير منهم إمارات عديدة . وهذه الأسرات يقابلها على الأقل عشرة من الأمراء ، فضلا عن العلاقات العائلية العديدة القريبة الصلة أو بعيدتها [٦٥] .

على أننا لا نصادف بين هذا العدد القليل من كبار الأمراء ، وبين جموع الفرسان ، طبقة متوسطة ، أى طبقة من الفرسان توافر لديهم من الاقطاعات القيمة ، ما يمكنهم بدورهم من أن يبذلوا منها لتابعيهم إقطاعات . وبذا صار معظم الأتباع فى درجة واحدة [٦٦] .

مملكة بيت المقدس — تكفلت بمؤونة وبالانفاق على ٢٠ من الأتباع ، ٢١ من أتباع الأتباع .

عكا — تكفلت بالانفاق على ٢٣ من الأتباع ، ٩ من أتباع الأتباع .

صور — تكفلت بالانفاق على ١٤ من الأتباع ، ١٤ من أتباع الأتباع .

نابلس — تكفلت بالانفاق على ٣٥ من الأتباع ، ٣٥ من أتباع الأتباع .

هذا خارج عما ليت إبلين من الاقطاعات . وقلما جرت تجزئة الاقطاع فى الامارات العلمانية التى تقل مساحتها عن مساحة أراضى الملك .

على أن هذه الطبقة الوفيرة العدد من الفرسان ، الذين نالوا إقطاعاتهم نقداً ، والذين اشتركوا فى الحملات الكبيرة ، تضاءلت مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية . فلم يحظ بإقطاعات الأراضى إلا عدد قليل منهم ، وحاز معظمهم إقطاعاتهم نقداً . وفى كلتا الحالتين زادت الموارد على النفقات ، كما أن ما كان لهم من موارد متواضعة ، جعلهم يعتمدون على سادتهم المباشرين [٦٧] .

أملريك الأول والتبعية :

بلغت مملكة بيت المقدس الذروة ، زمن أملريك الأول ، بما حدث من مطابقة التشريع الاقطاعى للأوضاع الجديدة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ففى زمن أملريك صدر قانون التبعية assise sur la ligéce ، الذى يعتبر أهم ما صدر من القوانين زمن الصليبيين فى الشرق ، وحدثت تغيرات عظيمة الأهمية فى قوانين تجزئة الاقطاع بالمملكة .

فالمعروف أن إقطاعات المملكة كانت أول الأمر تبذل للمقطع وسلالته من الورثة المباشرين وغير المباشرين . ثم حدث فيما بعد أن تجزئة الاقطاع لم تعد تجرى إلا فى حدود ضيقة ، فلم تبذل إلا للمقطع وسلالته المباشرة ، الذين أنجبهم من زوجته الشرعية [٦٨] .

ولم يذكر رجال القانون ، التاريخ الذى حدث فيه هذا التغير ، مما دعا إلى تحديد هذا التاريخ على وجه التقريب ، بما حدث سنة ١١٥٢ من تجزئة الاقطاع ، وهو يطابق ما ورد فى كتب الفقه والقانون . على أنه يصح التساؤل لماذا صدر هذا القانون الجديد ؟

أول ما يتبادر إلى الذهن ، أن هذا القانون إنما صدر لمصلحة الملك ، كيما يتسنى له استرداد الاقطاعات التى انتقلت إلى أيدى سلالة أربابها . غير أنه ما الفائدة التى تعود على الملك من أن يسترد الاقطاع من آحاد الفرسان ؟ الواقع أن حاجة الملك للفرسان تفوق حاجته إلى المقطعين ، سواء كان إقطاعهم من الأراضى أو المال . فتطلب الأمر ، أن يبادر الملك إلى تجزئة الاقطاع ، وبذل هذه القطع الصغيرة ، إلى كل من فى وسعه أن يؤدى الخدمة . على أن أكبر ما يعود على الملك من فائدة ، إذا اقترن استرداد الاقطاع بزوال أسرة إقطاعية كبيرة . غير أن ذلك لم يحدث من الناحية العملية . إذ لم تختف بسهولة تلك الأسرات العريقة التى استقرت بالبلاد ، وارتبطت بعلاقات إقطاعية عديدة بسبب تعدد

الزيجات . وبذا لم يفد الملك من القانون الجديد ، لأن إقطاعات الأمراء القدامى سوف يجرى تقسيمها وفقاً للقانون القديم بين ورثتهم . فإذا كان ثمة فائدة تنجم عن هذا القانون ، فإن أرباب الاقطاعات الكبيرة هم الذين يحصلون عليها ، نظراً لأن لاقطاع الفارس من الاهمية ما يزيد على إقطاع الفارس فى أراضى الملك . ومع ذلك فان المقصود من هذا القانون لم يتضح تماماً (٧٠) .

ومن الأدلة الهامة على العلاقات بين الملكية وطبقة النبلاء فى هذه الفترة ، ما صدر زمن أملريك الأول ، من قانون يقضى بمنح إمتيازات كبيرة ، لطائفة من كبار الأمراء المقطعين . والمعروف أن أملريك اهتم بالأمور البحرية ، فهو الذى أنشأ محاكم الموانى Cours de la Chaine ، ولذا تضمن القانون الذى أصدره ، ولاية القضاء فيما يتعلق بالأمور التجارية والبحرية ، فعن الأمور البحرية ورد النص التالى :

"Mes en quelque elle (la nave) brise, le seignor de la terre doit avoir de cela nave qui est route en mer ou en terre lartimon et 1 timon, quar la benoite arme dou Roy Amauri done ceste franchise par tout le reaume de Jerusalem (٧١).

ومن الدليل على ما كان للملك من سلطة مطلقة ، أنه ظل إلى ما بعد منتصف القرن الثانى عشر ، يحتفظ بحق d'epave ، على امتداد الشواطىء ، وحدث حوالى سنة ١١٣٠ ، أن احتكر الملك كل الموانى . وعلى الرغم من أن تجزئة الاقطاعات فى المناطق الشاسعة على امتداد الساحل ، أضعفت سلطان الملك ، فانه لم يسلم من تدخله ، البارونيات والامارات الكبيرة . إذ كان يتدخل فيها ، وفقا لما له على الأقل من حقوق إقطاعية . وبازدياد نمو قوة الطبقة العليا من النبلاء ، فقد أملريك ، آخر ما تبقى له من الحقوق (٧٢) .

أما قانون التبعية assise sur la ligèce ، الذى سبق الاشارة اليه ، فإنه صدر عقب الحرب التى نشبت بين الملك أملريك الأول ، وبين أمير صيدا ، جيرار ، لأن أمير صيدا انتزع إقطاع أحد الاتباع دون موافقة الملك ، أو المحكمة . وانحاز املريك إلى التابع ، وأرغم جيرار على أن يعيده إلى اقطاعه . وتقرر عرض الموضوع على المحكمة العليا ، فى اجتماع يشهده سائر سادة المملكة (٧٣) .

والواقع أن هذا التفسير ليس كافيا ، فى تعليل صدور هذا القانون ، فيصح أن نلتمس إلى جانب ذلك ، أسبابا أخرى يرتكن إليها الملك . فمن هذه الأسباب ، ما صادفه

أملريك الأول من معارضة شديدة حينما تولى الحكم ، فعلى الرغم من أنه لقى التأييد من رجال الدين والشعب ، فانه واجه معارضة شديدة من قبل النبلاء ، لأنه انتزع اجنس كورتناى Agnes Courtenay خطيبة أحد النبلاء وتزوجها ، ولحرص النبلاء على المحافظة على حقهم فى اختيار الملك ، برغم أنه لم يكن ثمة مرشح سواه (٧٤) . وما حدث من تأييد رجال الدين لأملريك ، يعتبر من مظاهر التطور الاجتماعى ، إذ أنه صدر عن قوة أخذت تقوى وتنشط ، واتخذت موقفها إلى جانب أسرات النبلاء كيما يحدث التوازن بين القوى المختلفة . وما ناله أملريك من تأييد رجال الدين والشعب كان له ثمنه ، إذ أن أملريك بما اشتهر به من المهارة السياسية ، فطن إلى أن عرش مملكة بيت المقدس ، يصح أن يضحى من أجله بزوجته ، فأعلن طلاقها (٧٥) .

وفى هذه الأحوال ، هل كان لدى الملك من الوسائل ما يمكنه من إصدار قانون ، يقصد به إضعاف سلطة النبلاء ، علماً بأن لا بد له من موافقة كبار النبلاء ، عند إصدار هذا القانون ؟ يضاف إلى ذلك أن الملك فى نضاله ضد أمير صيدا ، إنما ارتكن إلى مساعدة النبلاء ، فالواقع أنهم لم يشتركوا فى النزاع للحصول على بعض المكاسب ، إنما الراجح أنهم انحازوا إلى الملك لأن أمير صيدا انتهك حرمة القانون السابق ، الذى أصدره بلدوين الثانى ، وبمقتضاه صار للملك الحق فى أن يجرد مقتطعيه من إقطاعاتهم (٧٦) . فالحرب لم يقصد من ورائها سوى إنزال العقاب بأمير نزع إقطاع أحد أتباعه ، ما لم يستصدر قراراً بذلك من المحكمة . ووفقاً لذلك ، يصح تطبيق هذه القاعدة على مقتطعى الملك وعلى النبلاء Tenente in Capito . والواقع أن السيد الذى بلغ به الاستهتار أنه جعل من صيدا وكراً للقرصان لم يخسر كثيراً فى هذه الحروب (٧٧) . إذ أن النبلاء لم يلبثوا أن تدخلوا فى الأمر ، وأصلحوا بين النبيل وتابعه ، الذى أظهر الخضوع . ومن ثم فإن تابع التابع ، الذى هيأ للملك الفرصة لأن يتدخل حربياً cassus belli ، عادت له حقوقه . وهذا الحادث على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن السابقة القانونية ، أضحت ثابتة ومستقرة بما صدر من قانون (٧٨) .

ولقانون التبعية خصائص عديدة ، غير أن المؤرخين لم يلتفتوا إلا إلى يمين التبعية ، التى يقسمها أتباع الأتباع للملك . فالواقع أن أتباع الأتباع ظلوا حتى صدور هذا القانون لا يرتبطون بالملك إلا عن طريق سادتهم . على أنه ترتب على قانون أملريك ، أن كل

حائزى الانطاعات يعتبرون أتباعاً للملك ، ومن ثمّ يعتبرون أسوياء ، كل منهم سوىّ للآخر [٧٩] . فصار كل حائزى الاقطاع يخضعون لسلطان المحكمة العليا للملك ، وتحولوا ، جزئياً ، من سلطان محكمة البارون الذى يحتمون له [٨٠] .

فكل تابع جرده سيده من إقطاعه ، يستطيع أن يلجأ إلى محكمة الملك ، فيلتزم الملك بحمايته ، ولا يقبل أن يتجرد من إقطاعه إلا بقرار المحكمة . فإذا لم يرض السيد بأن تنظر قضيته فى محكمة الملك ، أقام الملك تابع هذا السيد arrière vassal فى أراضيه [٨١] . فالواقع أن يمين الولاء التى يرتبط بها أرباب الاقطاعات ، تعتبر صلة مباشرة بين الملك وبين سائر الفرسان بالمملكة . غير أنه ينبغى ألا ننسى أن الغرض الأساسى من اليمين التى ينذلها أتباع الأتباع ، أن يلجأوا إلى المحكمة العليا ، يلتمسون منها العدالة إذا لم تنصفهم محكمة سيدهم المباشر [٨٢] .

فيمين التبعية اختص بها الملك ، وكل ما يجرى من تبعية أخرى ، لا بد أن تحفظ ما للملك من التبعية . فإذا حدث أن حصل تابع على إقطاع من سيد إقطاعى كبير، ولم يبذل للملك يمين التبعية بعد أن مضى على حصوله على الاقطاع ، سنة ويوم واحد ، فإن للملك الحق فى أن ينزع منه إقطاعه فيعود إلى السيد الاقطاعى ، ويجرى نفى التابع طوال حياة الملك [٨٤] . فإذا لم يتجرد من إقطاعه ، فعلى الأقل لا بد أن يفقد كل ما تمنحه له القوانين من امتيازات ، ويخضع لسيده تمام الخضوع [٨٥] .

والواضح أن هذا الاجراء الموجه ضد طبقة النبلاء ، إنما يدل على قوة الملكية ، إذ هيأ للملك أن ينزع منهم ما كان لهم من السيطرة على أتباعهم ، فإذا كان الملك قوياً ، ازدادت سلطته ، أما إذا كان ضعيفاً إزداد ضعفاً على ضعف [٨٦] . والواضح أنه لم يتولّ مملكة بيت المقدس ، بعد وفاة أملريك ملك بلغ من القوة ما يجعله يفيد من هذا القانون ، بل إن ما صار للملكية من قوة مضطردة ، تحول إلى المحكمة العليا التى سيطر عليها كبار السادة الاقطاعيين ، الذين ما وضع القانون إلا لمناوءتهم [٨٧] .

أما أثر هذا الاجراء فكان محسوساً فى الحياة التشريعية والدستورية بمملكة بيت المقدس ، ويتمثل هذا الأثر فيما يأتى :

فمن الناحية السياسية ، صار كل أرباب الاقطاعات الذين يعتبرون أتباعاً للملك ، يشاركون فيما يدور من مناقشات بالمحكمة العليا ، التى امتد سلطانها إلى مناقشة المسائل السياسية ، فضلا عن المسائل الادارية والقضائية .

ومن الناحية القضائية ، أضحى لكل تابع لأحد السادة الاقطاعيين ، الحق فى أن يرفع إلى الملك رأساً ، أمره ، عند تجريده من إقطاعه دون الرجوع أو موافقة محكمة البارون .

أما الناحية الاقطاعية ، فإن كل تابع أقسم يمين التبعية للملك ، كأنه بذلك بذل له الولاء ضد الآخرين . وفى الوقت ذاته ، صار كل النبلاء والفرسان ، من أرباب الاقطاعات ، أسوياء عند الملك ، كما أن اتباع أى سيد من السادة ، يعتبرون عند هؤلاء السادة فئة من الاسوياء .

١ — غير أنه لا بد أن ندرك أنه لم يكن للقانون من الناحية العملية أثر سياسى . فالمعروف فى مملكة بيت المقدس ، وكل دول العصور الوسطى ، أنه ليس للملك أو كبار السادة ، أن يحصلوا على امتياز أو حق من الحقوق ، نتيجة اشتراك الفرسان فى مشاورات المحكمة العليا . ومع ذلك فإن سائر الفرسان ، يصح أن يقوموا بدور كبير ، كأن يعرضوا على السادة قراراتهم ، مثلما حدث فى الحرب الصليبية الأولى ، فلم يكن لقانون التبعية أثر فى ازدياد قوتهم .

٢ — أما الوجه الآخر للمسألة فيتعلق بالناحية القضائية فى الموضوع . فما أحرزه الملك من الانتصار على أحد الاتباع ، لم يؤد إلى انتصار دستورى للملك ، بل أدى إلى شىء مختلف ؛ إذ دل على ما كان للتابع من حقوق ثابتة قوية إزاء تحكم سيده (٨٨) .

ومن النتائج الأخرى التى ترتبت على قانون التبعية الذى أصدره أملريك ، أن تابع البارون أو المقطع ، الذى أصابه ضرر فى حقوقه ، يستطيع من ناحية المبدأ أن يحرض الفرسان أرباب الاقطاعات على الثورة ، ويحملهم على أن يمتنعوا عن خدمة السيد Gager du Service (٨٩) .

يضاف إلى ذلك أن فى استطاعة التابع أن يلجأ إلى الملك ، باعتباره السيد الأعلى ، ويطلب إليه ، أن يلزم سيده المباشر ، بأن ينصفه ، أو يقر الحكم الذى أصدرته محكمته ، فاذا رفض السيد ، فانه يفقد بذلك طوال حياته ، كل ماله من حقوق القضاء ، ويعتبر هذا

انصارا لأتباع الأتباع ، من حيث المبدأ ، ويعتبر انصارا للاجراء القانونى ضد الاجراء التعسفى . إنما يصح أن نتساءل ما إذا كان هذا الانتصار حقيقيا أو ظاهريا (٩٠) .

ولادراك أهمية هذا القانون ، ينبغى أن نتعرف إلى الأشخاص المرتبطين به ، ومكانتهم الاجتماعية .

من الملحوظ أولا أن شكوى أتباع الأتباع ، لاترفع إلى المحكمة العليا إلا فى أحوال معينة ؛ وذلك حينما يرفض السيد أن ينصف تابعه ، أو يصدر ضده حكما دون الرجوع إلى المحكمة ، فلم تكن المحكمة . سوى محكمة استئناف أو محكمة نقض . فلم تفتح أبوابها لأتباع الأتباع ، إلا بعد أن يغلق السيد فى وجههم محكمته الاقطاعية . فاذا أصدرت محكمة السيد الاقطاعى حكما ، يرى تابعه أنه جائر ، فليس لهذا التابع أن يرفع الأمر إلى المحكمة العليا ، على الرغم من أن له مطلق الحرية فى أن يتهم قضاته بالافتئات على القضاء (٩١) .

وفى هذه المحكمة ، محكمة السيد الاقطاعى ، التى يتألف معظم هيئتها من الفرسان الذين يحملون على إقطاعات تقدية ، ظل للسيد الاقطاعى السيطرة والسيادة ، ولم يكن لاتباعه من القوة أو السلطان ما يجعلهم يقاومون ضغطه وسيطرته (٩٢) . والمعروف أن القانون إنما ارتكن إلى العرف ، وأصابه من التعديل والتغيير ما يجعله يسد حاجات الناس على اختلاف مراكزهم ، ولا سيما أولئك الذين تألفت منهم المحكمة العليا (٩٣) . ولذا كان لرأى السيد الاقطاعى أهمية فيما يصدر من أحكام . ولم يكن لرأى التابع وزن ، إذ أدرك ما فى الحكم من محاباة . ولم يكن لأسويائه من الأمر ما يجعلهم ينهضون لمساعدته ، وليس فى استطاعته أن يلجأ إلى المحكمة العليا ، أو إلى غير محكمته (٩٤) . تلك هى خاصية قانون التبعية ، ولم يكن فرسان المملكة أسوياء دائما أو فى كل مكان ، ولم تكن المساواة بينهم مطلقة أو عامة . ولم يجعل منهم يمين الولاء أسوياء إلا لمقاومة الملك . فلم يكن لهم من الحقوق ، ما يجيز لهم التدخل فى شئون محكمة السيد الاقطاعى ، إذ ظلت هذه الأمور من اختصاص السيد الاقطاعى وأتباعه المباشرين (٩٥) .

ويتبين من ذلك ، أن قانون التبعية لم يكن علاجا شاملا لما يصادفه أتباع الأتباع من مشاكل . فلم يقصد به إلا إصلاح المظالم العارضة . غير أن ذلك لم يحط من قيمته الوقائية . فما من سيد من قضاة المحكمة يرضى بأن يدعوه للمثول أمام المحكمة العليا ،

أحد أتباعه ، الذى صار له من الحق ما يجعله يرتبط بأتباع السادة الآخرين . فهذا التهديد كان وقائياً ، ولم يكن سيفاً مصلتاً على رءوس الطبقة العليا للنبلاء [٩٦] .

ونظراً لأن الملك كان لديه من الأتباع المباشرين ما يفوق فى العدد ما عند النبلاء ، فإن هذا السلاح الذى كان وسيلة صالحة ، أضحى أشد مضاءاً ، إذا جرى توجيهه ضد السيد الأكبر « الملك » . فأتباعه المباشرون ، وهم السادة القضاة بالمحكمة العليا بالمملكة ، يصح أن يؤلبوا عليه سائر أفراد طبقتهم ، والدولة بأسرها ، نظراً لأنهم أسوياء بالنسبة للملك . والواقع أن قانون التبعية لم يجر الأخذ به ، فى كل ما هو معروف من الحالات ، ضد السيد القاضى ، بل ضد الملك . مثال ذلك راؤول (رالف) سيد طبرية الذى جرده أملريك الثانى من إقطاعه بسبب خيانته ، دون أن تجرى محاكمته أمام المحكمة العليا ، وعندئذ رفض سيد بيروت وسائر الأتباع أن يؤدوا كل ما هو مقرر عليهم من الخدمة ، فأرغموا الملك على إعادته [٩٧] . وفى هذه الحالة يعتبر الملك هو البادىء بارتكاب الخطأ ، ولذا طلب التابع الانصاف منه . وهذا الانصاف اتخذ صورة الامتناع عن تأدية الخدمة [٩٨] .

ومن الحالات المشهورة أيضاً ، ما جرى من التنازع بين فردريك الثانى وحنا ابلين سيد بيروت ، إذ أن الامبراطور نزع من ابلين إقطاعه دون أن تجرى محاكمته ، وأيد حنا ابلين ، ملك قبرص وسائر بارونات مملكة قبرص وبيت المقدس ، نظرا لأنه بمقتضى قانون من أهم قوانين المملكة ، لايجوز تجريد رجل حر من إقطاعه إلا بعد أن يصدر أسوياؤه الحكم ضده [٩٩] ، وامتنع البارونات عن خدمة الامبراطور ، وهذا الاجراء يتفق مع القانون [١٠٠] . ولما تلقى باليان سيد صيدا ونائب الامبراطور فردريك ، الأمر بالا ينفذ قرار المحكمة العليا ، الذى كان فى صالح الاميرة اليس ، ضد طائفة التيوتون ، تقرر حرمانه من خدمة نبلاء المملكة وفرسانها ، الذين نهضوا لمساعدة الاميرة [١٠١] . ومع ذلك لم تتحقق النتيجة المطلوبة ، لأن الأميرة أحلتهم من التزامات الزمالة [١٠٢] . وامتنع أيضا الفرسان عن خدمة هنرى الثانى ملك قبرص وبيت المقدس ، لأن تابعه فيليب سيد جبله Gibelet لم يحصل على ما يستحقه من الاقطاع . وتعرض نفس الملك ، لامتناع مقطعيه عن تأدية الخدمة له ، إذ طالبوا بالحصول على رواتبهم المتأخرة . على أن سيد بيروت (حنا ابلين) ، الذى يعتبر أعظم فقهاء عصره ، هو الذى خلّص الملك من هذا المأزق ، بما اكتشفه من خطأ فى شكواهم [١٠٣] .

تعرض الملك للتهديد فى كل هذه الحالات . وكان كل اتباعه المباشرين ، من سادة الاقطاعات ، وفرسان داره أو ضياعه ، هم الذين أفادوا من قانون التبعية ، الذى بمقتضاه صار كل فارس سويا لسيده وسائر الفرسان ، غير أن هذه التسوية كانت موجهة ضد الملك [١٠٤] .

٣ — أما أهمية قانون التبعية ، فيما يرتبط بالعلاقات الاقطاعية والتبعية ، فترجع إلى ما يلتزم به المقطعون من التخلى عن سيدهم المباشر ، حينما يرفض هذا السيد ، أن يمثل أمام المحكمة العليا ، وأعلن عصيانه ، وامتنع عن خدمة الملك . وما أصابه الملك ، بذلك ، من فائدة ، تكاد تكون محدودة ، برغم أهميتها . فالاتباع (المقطعون) الذين يتخلون عن سيدهم ، وينحازون إلى الملك ، صار لهم الحق فى أن يحصلوا على تعويض يضارع فى القيمة ما فقدوه من خراج ، على أن يؤدى لهم فى خلال أربعين يوما ، فإذا لم يؤد لهم الملك هذا التعويض ، جاز لهم أن يعودوا إلى سيدهم ، وبذلك يفقد الملك مساعدتهم [١٠٥] . والواضح أن بيت المال كان دائما خاوياً فى القرن الثالث عشر ، ولذا كان عسيراً على الملك أن يخضع تابعه المتمرد ، فى خلال أربعين يوما ، ولم يعد فى استطاعته أن يعتمد على تأييد أتباع الاتباع ومساعدتهم [١٠٦] .

وتضمن قانون التبعية نصاً لم يلتفت إليه المؤرخون ، وهو أنه إذا تعرض الملك لسخرية رجاله واحتقارهم ، تحتم على سكان المدن وسائر قلاع رجال الملك ، أن يؤدوا يمين الولاء للملك [١٠٧] .

"Tot le peuple des Villes et des chastiaus des homes dou rei, deivent faire au rei, a la requeste de lui ou de son commandement, feauté"

فمن الناحية العملية ، حدث بعد الحرب التى نشبت، سنة ١١٦٢ ، بين الملك أملريك وبين جيرار سيد صيدا وقلعة الشقيف (Beaufast) ، أن التمس سكان صيدا والشقيف ، أن يؤدوا للملك يمين التبعية . على أنه حدث سنة ١١٥٥ ، أى قبل صدور قانون أملريك بأقل من عشر سنوات ، أن عشرة من الفلاحين بضياع القبر المقدس ، بذلوا يمين الولاء للملك[١٠٩] . وثمة مثال آخر ، يرجع إلى سنة ١١٤٢ ، يشير إلى أن ريموند أمير طرابلس تنازل عن رفانيه لفرسان القديس يوحنا . وثمة وثيقة أخرى ، أصدرها بلدوين الثالث ، سنة ١١٦١ ، تدل على أن أتباع الاتباع أقسموا يمين الولاء للملك . فحينما حصل فيليب

ميلى Philip Milly من الملك بلدوين الثالث سنة ١١٦١ على اقطاعه الكبير في شرق الأردن ، التزم بالمحافظة على أملاك حنا كومان Jean Comman ، طالما كان من مقطعى الملك [١١٠] . ولما صار لهذا الاقطاع (هذه الامارة) الذى نشأ حديثا ، ما للامارات الاقطاعية الكبيرة من الاستقلال ، وصار صاحبه من كبار السادة ، أضحت لها صفة خاصة ، حيث أن يمين التبعية للملك ، كانت تحمى المقطع القديم ، من كل ما يقع عليه من ظلم من قبل السيد الجديد [١١١] .

هذه الوقائع تجعلنا نقرر أن أهم نص فى قانون التبعية ، الذى يقضى بأن يقسم للملك ، يمين الولاء ، أتباع الأتباع ، مثلما يفعل أرباب الاقطاع ، لم يكن ابتكاراً ثوريا ، فكل ما حدث أنه كان تقليداً معروفا ، قبل عشرين سنة من تاريخ صدوره ، وكان يجرى تطبيقه فى أحوال استثنائية ، فأصبح بمقتضى قانون التبعية قاعدة عامة ، وملزما فى جميع أنحاء المملكة [١١٢] .

على أن هذا القانون ، قانون التبعية ، لم يعمل على توطيد سلطة الملك ، أو زيادة مكانة الفرسان وأتباع الأتباع ، ولم يفد منه سوى أفراد الطبقة العليا من النبلاء ، السادة أعضاء المحكمة العليا. وكان لهذا القانون ، فيما يبدو أهمية فى الحد من سلطة كبار البارونات، وزيادة سلطة الملك بتحالفه مع صغار النبلاء ، وذلك إذا كانت الملكية قوية . غير أنه لما تداعت الملكية بعد أملريك ، أى زمن بلدوين الرابع (١١٧٤ — ١١٨٥) لم ينشب النضال على السلطة بين الملك والنبلاء ، بل بين حزبين من النبلاء ، حظى أحدهما بتأييد بعض أمراء البلاط الملكى [١١٣] .

والواقع أن سلطة الملك لم تتعرض للانتقاص إلا من قبل كبار السادة القدماء المعروفين بالثروة والنفوذ ، وما جعل مصير المملكة فى أيدى النبلاء ، إلا ما وقع من الأحداث التاريخية . كان على عرش المملكة طفل ، بلدوين الخامس ١١٨٥ ، وازدادت الأحوال السياسية سوءاً ، إذ أن صلاح الدين ضيق الخناق على الصليبيين ، ولم يتهيأ للملك من الأحوال ما يجعله يسترد سلطانه . ولم تلبث معركة حطين التى وقعت سنة ١١٨٧ ، أن أودت بالمملكة اللاتينية الأولى [١١٤] .

حواشي البحث

(١) العريني : الإقطاع الحربي عند الصليبيين بمملكة بيت المقدس ص ٣ القاهرة ١٩٥٦

(٢) باركر : الحروب الصليبية – ترجمة العريني – القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٦٧

(٣) Prawer : La Noblesse et le régime féodal du royaume latin de Jerusalem. Le Moyen Age. No. 1-2, (1959) Tome LXV. p. 42.

(٤) La Monte : Feudal Monarchy in the Latin Kingdam of Jerusalem. p. 138

(٥) العريني : الإقطاع الحربي عند الصليبيين ص ٣

William of Tyne : I. 380 La Monte : *Op. cit.* p. 138.

(٦) العريني : الإقطاع الحربي عند الصليبيين ص ٣

(٧) Anderson : The Ancestry and life of Godfrey of Bouillon p. 20

Prawer : *op cit* p 42

(٨) Prawer *op. cit.* p. 43.

(٩) Runciman : History of the crusades I. P 299.
Groussel : Histoire des croissades I. P. 180.

(١٠) على الرغم من قصر عهد جودفرى (١٠٩٩ – ١١٠٠) ، فانه يصح القول أنه تم فى زمنه ، وضع قواعد مملكة بيت المقدس ، وتحددت معالمها . فبالإضافة إلى المعارك التى خاضها ضد المسلمين ، ولا سيما فى عسقلان ، قام جودفرى بتوزيع الإقطاعات ، وجعل للنبلاء والبورجوازية نظمهم ورسومهم أنظر (La Monte : *op cit* p 5, 144 (note I)

(١١) Prawer : The Assise de Tennure. Economic Historical Review T. 4. (1951).

(١٢) تحدد منذ البداية نوعان من قطاع الأراضى ، ففى النوع الأول ، يبذل السيد الأرض ذاتها على أنها إقطاع للتابع ، وفى النوع الثانى ، يحتفظ السيد لنفسه بملكية الأرض ، غير أنه يبذل للتابع جانبا من الأموال المتحصلة من خراج الأرض (أنظر : (La Monte : *op. cit.* p. 144)

(١٣) Prawer : *op cit* p. 46.

(١٤) Prawer : *op. cit.* p. 46.
Rey : Les Familles d'Outremer P. 80.

(١٥) Grousset : *op. cit.* II. p. 837-839.
Prawer : *op. cit* p. 46.

(١٦) Rey : Les Seigneurs de Barut. Revue de l'Orient Latin. T. 4. (1896) p. 12.
Nickerson : The Seigneurie of Beirut in the 12th century. Byzantion 19 (1944)

(١٧) La Monte : The Lords of Le Puiset. Speculum 17 (1942)
Rey : Les Seigneuries de Montreal et de la Terre d'Outre le Jourdain. Revue de l'Orient Latin T. 4 (1896).

(١٨) La Monte : The Lords of Sidon. Byzantion 17 (1944-1945).

(١٩) Prawer : *op. cit* p. 48.

(٢٠) Prawer : *op. cit.* p. 48.

(٢١) أنظر باركر : الحروب الصليبية ص ٧٤ .

(٢٢) Prawer : *op. cit.* p. 48.

(٢٣) Ibid. p. 49.

(٢٤) Prawer. p. 49.
(٢٥) Ibid. p. 50.
(٢٦) Ibid. p. 50.
(٢٧)
(٢٨) Richard : Le Royaume Latin de Jeursalem. p. 72.
(٢٩) Prawer : *op. cit.* p. 51
(٣٠) Ibid. p. 51.
(٣١) La Monte : *op. cit.* p. 14.
(٣٢) La Monte : *op. cit.* p. 14.
(٣٣) La Monte : *op. cit.* p. 13.
Rey : *op. cit.* p. 341.
Richard : *op. cit.* p. 90.
(٣٤) Prawer : *op. cit.* p. 51-52.
(٣٥) Prawer : *op. cit.* p. 53.
(٣٦) La Monte : *op. cit.* p. 14.
(٣٧) Prawer : *op. cit.* p. 53.

(٣٨) المعروف أن إقطاع الأردن كان فى حوزة رومانوس دى لى بويه . ولما اشترك رومانوس فى الفتنة التى أثارها هيودى بوزيه ، سنة ١١٣٢ ، وجرى اتهامهما بالخيانة ، وتقررت مصادرة أملاكهما ، انتقل إقطاع الأردن إلى الملك فولك ، فبذله إلى ساتيه ، باجانوس .

أنظر : La Monte : *op. cit.* p. 13. Rey : *op. cit.* p. 338-341.

(٣٩) Prawer : *op. cit.* p. 53.

(٤٠) تعتبر المحكمة العليا ، Haute Cour ، المحكمة الرئيسية بالمملكة، ومن اختصاصها أن تصدر القوانين وتفسرها وتنفذها . وتختص بالنظر فى كل أمور النبيل ، فيما عدا ما يتعلق بالأمور الدينية ، والزواج ، والوصية ، التى تتولى النظر فيها المحاكم الكنسية . أما علاقات النبيل مع من هم أقل منه مكانة ، فيختص بها محاكم الفرنج Cours des bourgeois

أنظر : La monte : *op. cit.* p. 102.

باركر : الحروب الصليبية ص ٧٤ . حاشية ١

(٤١) أنظر : Prawer. P. 54.
(٤٢) Prawer : *op. cit.* p. 54.
(٤٣) أنظر : La monte : *op. cit.* p. 158.
(٤٤) Richard : *op. cit.* 78.
La monte : *op. cit.* p. 158.
(٤٥) Prawer : *op. cit.* p. 54.
(٤٦) Prawer : *op. cit.* p. 55.
(٤٧) Ibid. p. 55.
(٤٨) أنظر Ganshaf : Feudilism p. 70.
(٤٩) Prawer : *op. cit.* p. 55.
(٥٠) Ibid. p. 56.
(٥١) Ibid. p. 56.
(٥٢) Prawer : *op. cit.* p. 57.

(٥٣) كان ستيس ابن هوديرن Hodierne . شقيقة الملك بلدوين الثانى ، وهو ابن عم الملكة ميسند . قدم إلى الشرق حوالى سنة ١١٤٠ ، وجعله بلدوين الثالث ومليسند كوندسطبلا . ثم ارتبط بأسرة ابنين بزواجه من أرملة باليان . وقد ناله من حظوة عند الملكة ، تعرض لعداء الملك والبارونات . (أنظر : La Monte : *op. cit.* p. 17)

(٥٤) Prawer : *o . cit.* p. 57.

(٥٥) حدث فى سنة ١١٤٩ أن التمست كونستانس أميرة أنطاكية والتى مات عنها زوجها ريموند، حماية الأمبراطور البيزنطى ، بعد أن تعرضت أنطاكية لتهديد المسلمين وهجماتهم . غير أن بلدوين الثالث ملك بيت المقدس هو الذى تكفل بحماية الإمارة الصليبية . ورأى بلدوين والامبراطور البيزنطى(مانويل) أنه لابد من التماس زوجا للأميرة، كيما يدبر أمر أنطاكية . ورفضت كونستانس قبول من رشحهم للزواج منها ، كل من بلدوين الثالث ومانويل. ووقع اختيارها على ريجنالد شاتيون ، فوافق بلدوين على ذلك .

أنظر : (La Monte : *op. cit.* p. 19 -195)

أما ميلون دى بلانس فكان صاحب الكرك والشوبك ، وقد تزوج من ستيفانى دى ميلى Stephanie de Milly ، التى تزوجها من بعده ريجنالد شاتيون (أنظر La monte: *op cit.* p. 35-36.)

(٥٦) Prawer : *op. cit.* p. 57.

(٥٧) John d'Ibelin p. 71.

(٥٨) لم يرد فى تنمة حنا ابلين ، فى وصف كتائب الإمارات ، إلا مجموع العدد ، الذى تقدمه كل إمارة ، بينما تضمنت قوائم أملاك الدولة ، تفاصيل عما يخرج من الفرسان من كل جهة من الجهات .
(Prawer : *op. cit.* p. 57).

(٥٩) Praw r : Etudes de quelques problemes agraires et sociaux d'un seigneurie croisé au XIIe siecle. Byzantion. 22 (1952).

(٦٠) العريني : الإقطاع الحربي عند الصليبيين ، ص ٤
Le Livre de Jean d'Ibelin. Assises de Jerusalem. Tome I. pp. 422-427.

(٦١) Prawer : *op. cit.* p. 59.

(٦٢) Smail : Crusading warfare p. 89.

(٦٣) La Monte : *op. cit.* p. 150.
Mas Latrie : L'Histoire de l'Ile de Chypre sous le Règne des Princes de la maison de Luisignan. Paris. Vol. II. pp. 8-9.

(٦٤) Prawer : *op. cit.* p. 60.

(٦٥) Ibid. p. 60.

(٦٦) Ibid. p. 60.

(٦٧) Ibid. p. 60.

(٦٨) Philip Novare p. 66.
Jeand' Ibelin p. 152.

(٦٩) Prawer : *op. cit.* p. 64.

(٧٠) Ibid. p. 64.

(٧١) Ibid. p. 64.

(٧٢) Ibid. p. 64.

Richard : *op. cit.* p. 78, 81. (٧٣)
La Monte : *op. cit.* p. 19, 22.
Runcimzn : History of the Crusades I. p. 362. (٧٤)
La Monte : *op. cit.* p. 19. (٧٥)
William of Tyne I. 19 ; 4. 21 ; 10.
Prawer : *op. cit.* p. 66. (٧٦)
Prawer : *op. cit.* 66.
Richard : *op. cit.* p. 81. (٧٧)
La Monte : *op. cit.* p. 164. note 3.
Prawer : *op. cit.* 66. (٧٨)
La Monte : *op. cit.* p. 22. (٧٩)
Ibid. p. 22. (٨٠)
Ibid. p. 22. (٨١)
Prawer *op. cit.* p. 67. (٨٢)
La Monte *op. cit.* p. 22. (٨٣)
La Monte : *op. cit.* p. 23. (٨٤)
Ibid. p. 23. (٨٥)
Ibid. p. 28. (٨٦)
Ibid. p. 24. (٨٧)
Prawer : *op. cit.* p. 67. (٨٨)
Ibid. loc. cit. (٨٩)
Prawer : *op. cit.* p. 68. (٩٠)
Ibid. p. 68. (٩١)
Ibid. p. 68. (٩٢)
La Monte : *op. cit.* p. 101. (٩٣)
Prawer : *op. cit.* p. 68. (٩٤)
Ibid. p. 69. (٩٥)
Ibid p. 70. (٩٦)
La Monte : *op cit* p 103 Rey. Les Familles p 447. (٩٧)
Ibid. p. 103. (٩٨)
Ibid. p. 102. (٩٩)
Prawer : *op. cit* p. 70. (١٠٠)
Ibid. p. 70. (١٠١)
Ibid. p. 70. (١٠٢)
Ibid. p. 70 Rey : Les Familles d'Outre mer p. 331.

(١٠٣) فيليب سيد جبيلة ، كان يحضر في بلاط ملك قبرص ، هنرى الأول ، سنة ١٢٣٣ (في المعاهدة المعقودة بين القبارصة والجنويين . وهو الذى رفض أن يؤدى للملك الخدمة ، ما لم ينل من الملك ما هو مقدر له من الإقطاع .

(١٠٤) Prawer : *op. cit.* p. 70.

Ibid. p. 71.

(١٠٥) المعروف أن حيازة الإقطاع تحتمت من حائزه أن يؤدى بنفسه خدمة حربية . والقوانين صريحة في النص على تأدية الخدمة الشخصية مقابل الإقطاعات . إذ يقول ايلين أنه متى حاز شخص من الأشخاص إقطاعات عديدة ، بذل التبعية والخدمة الشخصية ، للسيد الذى حاز منه الإقطاع الأول ، وأدى للسادة الآخرين من التبعية ما يجوز له أن يخدمهم بما يقدمه من الفرسان لهم . على أنه بمقتضى قانون الملك أملريك الذى أصدره سنة ١١٦٢ ، يعتبر جميع البارونات أتباعا للملك ، ولذا ينبغى أن يؤدوا الخدمة الذاتية ، مقابل ما حازوه من الملك من إقطاعات . وينطبق ذلك أيضا على الاقطاعات النقدية ، وعلى أتباع الأتباع ، الذين يعتبرون أيضا أتباعا للملك . ويتحتم عليهم أن يؤدوا الخدمة الشخصية .

(أنظر La Monte : *op. cit.* p. 153.) .

(١٠٦) Prawer : *op. cit.* p. 70.

La Monte : *op. cit.* p. 151-152.

(١٠٧) Prawer : *op. cit.* p. 71.

La Monte : *op. cit.* p. 22.

(١٠٨) Prawer : *óp. cit.* p. 71.

(١٠٩) La Monte : *op. cit.* .p 29.

(١١٠) Prawer : *op. cit.* p. 72.

(١١١) Prawer : *op. cit.* p. 72.

(١١٢) Ibid. p. 72.

La Monte : *op. cit.* p. 24.

(١١٣) La Monte : *op. cit.* pp. 34-37.

(١١٤) Prawer : *op. cit.* p. 74.